Open Access VOL4 (1) 2022

The position of international bodies on the issue of Western Sahara

prof. Dr: Alaa Abdel Hafeez Mohamed - Professor of Political Science and Dean of the Faculty of Commerce - Assiut University

prof. Dr: Muammar Ratib Muhammad - Professor of Public International Law - Vice Dean of the Faculty of Law - Assiut University

Prepared by: Ahmed Mohamed EL Sayed Ahmed Maky - PhD researcher in the Department of Politics and Economics (Politics), Institute for African Research and Studies and the Nile Basin Countries - Aswan University.

Summary

Our research in this study deals with the position of international bodies on the Western Sahara issue, in which we will present the position of the international governmental bodies and then the position of the international non-governmental bodies. From here we shed light on the positions of these bodies towards the Sahrawi issue, which is still before the international governmental and non-governmental bodies, international bodies have addressed the issue of Western Sahara from the perspective of decolonization in order to find a solution to the issue, achieve balance in the international system, and spread stability in the region. The Sahrawi issue was raised in international governmental organizations to find a peaceful solution that satisfies all parties to the conflict, as it was raised in the United Nations. The United Nations as the beginning of the conflict as it was a Spanish province at the time of the Spanish colonization of the region and the issue was of interest to the Commission. The issue was also addressed by the African Union and the League of Arab States in order to find a final solution to the existing conflict between the Polisario and Morocco. As for the international non-governmental bodies with their various orientations, their position is limited. Its role is through relief, protection and care for refugees.

Keywords: The desert issue - International bodies - Conflict - colonization

موقف الهيئات الدولية من قضية الصحراء الغربية

أ. د: علاء عبدالحفيظ محمد – استاذ العلوم السياسية وعميد كلية التجارة – جامعة اسيوط

أ. د: معمر رتيب محمد – استاذ القانون الدولي العام ووكيل كلية الحقوق – جامعة اسيوط

إعداد/ أحمد محمد السيد أحمد مكي - باحث دكتوراه بقسم السياسة والاقتصاد (سياسة) معهد البحوث والدراسات الافريقية ودول حوض النيل – جامعة اسوان.

الملخص

يتناول بحثنا في هذه الدراسة موقف الهيئات الدولية من قضية الصحراء الغربية، والذي سنعرض فيه موقف الهيئات الدولية الحكومية ثم موقف الهيئات الدولية غير الحكومية ، ومن هنا قمنا بإلقاء الضوء على مواقف هذه الهيئات تجاه القضية الصحراوية التي لا تزال مطروحة أمام الهيئات الدولية الحكومية وغير الحكومية، ولقد تناولت الهيئات الدولية قضية الصحراء الغربية من منظور تصفية الاستعمار من اجل إيجاد حل للقضية ، و تحقيق التوازن في النظام الدولي ، و نشر الاستقرار في المنطقة ، أثرت القضية الصحراوية في المنظمات الدولية الحكومية لإيجاد حل سلمي يرضي جميع أطراف النزاع ، حيث أُثيرت في هيئة الأمم المتحدة كبداية للنزاع على أنها مقاطعة إسبانية آنذاك زمن الاستعمار الاسباني للمنطقة وملازمة القضية محل اهتمام الهيئة ، كما تم التطرق للقضية من قبل منظمة الإتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية من أجل يجاد حل نهائي للنزاع القائم بين البوليساريو والمغرب، أما الهيئات الدولية الغير حكومية بمختلف توجهاتها يقتصر موقفها ودورها من خلال الإغاثة وحماية اللاجئين والتكفل بهم.

الكلمات المفتاحية: القضية الصحراوية – الهيئات الدولية – النزاع – الاستعمار.

إشكالية البحث

تدور إشكالية البحث حول القاء الضوء على موقف الهيئات الدولية من قضية الصحراء الغربية من خلال دراسة موقف الهيئات الدولية الحكومية وموقف الهيئات الدولية غير الحكومية.

ومن هذا المنطلق فإن مشكلة الدراسة تتمثل في الإجابة على السؤال التالي: هل بذلت الهيئات الدولية جهدها في التوصل الى حل سلمي يرضى جميع الأطراف من خلال موقفها من قضية الصحراء الغربية؟ وانطلاقاً من هذا التساؤل الرئيسي تسعى الدراسة الى الإجابة على التساؤلات الفرعية التالية:

تساؤلات الدراسة

في هذا البحث نجيب على بعض التساؤلات على النحو التالي: –

- ما هي مواقف وقرارات الهيئات الدولية الحكومية تجاه قضية النزاع الصحراوي؟
- ما هي مواقف وقرارات الهيئات الدولية غير الحكومية تجاه قضية النزاع الصحراوي؟
- من المستفيد من الوضع القائم؟

مقدمة

إن نزاع الصحراء الغربية لم يكن نزاعاً مسلحاً فحسب ، بل عملت الأطراف المتنازعة على كسب تأييد الدول والهيئات الدولية ، ولعل أهم تطورات القانون الدولي في القرن الحالي تتمثل في ظهور المنظمات الدولية والإقليمية في شكل بارز ولأهداف شاملة، مثل حفظ السالم والأمن الدوليين، ووضع مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها مجال التطبيق، وذلك بالعمل على منع الأسباب التي تهدد الاستقرار وازلتها، والقضية الصحراوية من القضايا التي لا تزال مطروحة أمام الهيئات الدولية الحكومية وغير الحكومية، وذلك منذ الستينيات ، ولقد تناولت الهيئات الدولية قضية الصحراء الغربية من منظور تصفية الاستعمار من اجل إيجاد حل للقضية، وتحقيق التوازن في النظام الدولي، ونشر الاستقرار في المنطقة. وعلى هذا الأساس سوف نتناول هذا البحث من خلال تقسيمه إلى مبحثين هما:-

المبحث الأول: موقف الهيئات الدولية الحكومية من قضية الصحراء الغربية

المبحث الثاني: موقف الهيئات الدولية غير الحكومية من قضية الصحراء الغربية

المبحث الأول : موقف الهيئات الدولية الحكومية من قضية الصحراء الغربية

أولاً : جامعة الدول العربية

تأسست جامعة الدول العربية عام ١٩٤٥م ، وتعتبر أقدم منظمة في عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية فلقد نشأت قبل منظمة الأمم المتحدة ، وقبل منظمة الوحدة الأفريقية ، وقبل منظمة الدول الأمريكية ، وجعلت الجامعة من بين وظائفها الرئيسية هي فض المنازعات بين الدول الأعضاء بالطرق السلمية من خلال تدابير تم النص عليها في الوثائق الرسمية للجامعة(١).

اتخذت الجامعة العديد من القرارات التي تطالب الحكومة الإسبانية بالانسحاب من هذه الأراضي العربية ، حيث بدأت تتضح خطورة هذه المشكلة عندما ساعد مجلس الجامعة العربية المغرب بدعواه في ضم موريتانيا ، خلال انعقاد المجلس في مدينة " شتورة بلبنان " عام ١٩٦٠م ، وبذلك لم تتمكن موريتانيا من الانضمام إلى جامعة الدول العربية إلا في ١٩٧٣م(٢).

بدأ اهتمام الجامعة العربية بقضية الصحراء الغربية أوائل السبعينيات، واتخذت بصددها العديد من القرارات التي تطالب القوات الإسبانية بالانسحاب من هذه الأراضي العربية دون قيد أو شرط ، وبذلك نظرت الجامعة العربية الى قضية الصحراء الغربية على انها قضية تصفية استعمار، والتنويه بالصداقة والعلاقات

---

(١) عبد السلام عرفة ، **التنظيم الدولي** ، الجامعة المفتوحة ، ليبيا ، ط ١ ، ١٩٩٢ ، ص ص١٧٣ – ١٧٤ .

(٢) عمر جاسم محمد العبيدي ، " مشكلة الصحراء الغربية في السياسة الإقليمية للجامعة العربية " ، **مجلة الحوار المتمدن الإلكترونية** ، العدد ٣٥٩٩ ، ٦ يناير ٢٠١٢م ، ص ٢ .

التقليدية التي تربط بين الشعب الإسباني والشعب العربي[٣] .

أصدرت جامعة الدول العربية عدة قرارات بشأن قضية النزاع في الصحراء الغربية ، وكان أهم هذه القرارات :

١) أصدرت الجامعة العربية القرار رقم ٣٠١٦ بتاريخ ٧ ابريل ١٩٧٣م بشأن العالقات العربية الإسبانية التي تضمنت الفقرة الخامسة منه ما يلي : " أن تعمل الأمانة لإنجاز الدراسة الخاصة بالعلاقات الإسبانية ووسائل تدعيمها في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية ، مع الأخذ بعين الاعتبار ما تضمنته رسالة وزير الشؤون الخارجية للمملكة المغربية في هذا الشأن وإعادة طرح الموضوع متكاملا على المجلس لبحثه في الدورة القادمة [٤] .

٢) قدم الأمين العام تقريره في الدورة (٦٠) لمجلس الجامعة في سبتمبر عام ١٩٧٣ م حيث تضمن التقرير عرضاً متكاملاً لمشكلة الصحراء الغربية مع المذكرة التي أعدتها الأمانة العامة عن العلاقات العربية الاسبانية [٥] .

٣) بحث ملوك ورؤساء الدول العربية خلال مؤتمر القمة العربية السابع الذي عُقد في الرباط خلال الفترة من ٢٦ الى ٢٩ أكتوبر ١٩٧٤ م بشأن قضية الصحراء الغربية تحت عنوان " توحيد الصف العربي في قضية الصحراء الغربية " حيث أصدروا قراراً يؤيد الاتفاقات التي جرت بين المملكة المغربية وموريتانيا ، وأعلن المؤتمر مساندتها التامة لموقفها المعلن عنه بالجمعية العامة للأمم المتحدة ، واعتبر المؤتمر قضية الصحراء الغربية وتصفية الاستعمار منها قضية جوهرية تهم جميع الدول العربية ، وتطالب اسبانيا بسرعة قبول طلب موريتانيا والمغرب بإنهاء الوجود الاسباني في الصحراء الغربية [٦] .

٤) قرر وزراء الاعلام العرب في دوره انعقاد مجلسهم الحادي عشر من فبراير عام ١٩٧٥م دعم المغرب في معركته التي تستهدف تحرير اراضيه المحتلة من قبل اسبانيا في شمال البلاد سبتة ومليليه والجزر الجعفرية ، ومساندة الجهود المغربية الموريتانية المشتركة لتحرير الصحراء الغربية من السيطرة الاسبانية . كما كانت توصيات اللجنة الدائمة للأعلام العربي في دورة الانعقاد العادية بتاريخ الثاني عشر

---

[٣] محمد الفضلي ، **أضواء على الصحراء الغربية و المناطق العربية المحتلة من قبل الاستعمار الاسباني** ، إدارة الرأي والمعلومات ، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، ١٩٧٦ ، ص ٢٢.

[٤] حميد فرحان محمد الراوي، **الدول الافريقية ومشكلة الصحراء الغربية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الافريقية، ١٩٨٧م ، ص ص ٢٠٢ – ٢٠٣ .

[٥] بطرس بطرس غالي ، **جامعة الدول العربية وتسوية المنازعات المحلية** ، القاهرة ، معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٧٧م ، ص ١٧٥.

[٦] محمد رضوان ، **منازعات الحدود في العالم العربي** ، افريقيا الشرق ، الدار البيضاء ، ١٩٩٩م ، ص ٢١٩ .

من يوليو عام ١٩٧٥م قد دعت كافة اجهزت الاعلام في العالم العربي للاهتمام بهذه القضية ، ومتابعة مجرياتها لإبرازها محلياً ودولياً باعتبارها قضية قومية [٧] .

٥) تلقت الامانة العامة للجامعة العربية في ٢٣ مارس ١٩٧٥م مذكرة من الحكومة المغربية تطلب فيه طرح موضوع سبتة ومليليه والجزر الجعفرية على مجلس الجامعة في دورته التالية ، وقد تم عرض الموضوع على الجامعة واتخذت فيه القرار التالي [٨] :

- التأييد المطلق للمغرب باسترجاع سبتة ومليله والجزر الجعفرية وصخرة الحميمة وفاليس .
- دعم المغرب في طلبه المقدم الى لجنة تصفية الاستعمار لتطبيق المبدأ المعمول به من اجل الاسراع في تحرير المدينتين المغربيتين والمدن المجاورة لهما .
- بذل المساعي مع الحكومة الاسبانية للدخول في مفاوضات مباشرة لإنهاء احتلال الاراضي المغربية .

كانت هذه جهود جامعة الدول العربية خلال فترة الاحتلال الاسباني للمنطقة ، وعندما انسحبت اسبانيا من منطقة الصحراء الغربية تغير دور الجامعة العربية ، حيث كان هدفها انهاء الاحتلال الاسباني للمنطقة ليصبح دور الوساطة لحل النزاع بين طرفين عربيين ، واحتوائه بطرق سلمية لعودة العلاقة الطيبة والطبيعية والاخوية بين الدول العربية خدمة للمصالح العربية الاساسية[٩].

قام الأمين العام للجامعة العربية السيد محمود رياض بجولة واسعة أجرى فيها محادثات مع الأطراف الأخرى (الجزائر، موريتانيا) ثم مع المملكة المغربية ، وبعدها التقى بتاريخ ٢١ يناير ١٩٧٦ مع قيادة جبهة البوليساريو حيث أجرى محادثات ونقاشات معها أعقب ذلك بتصريح له في أشغال مجلس وزراء الجامعة العربية المنعقد في القاهرة يوم ٤ مارس ١٩٧٦ قال فيه إن التضامن العربي قد هزته تجارب صعبة في لبنان وفي الصحراء الغربية ثم طلب من مجلس الوزراء أن يتحمل المسؤولية المشتركة [١٠] .

أصدر الأمين العام للجامعة قراراً في ٢١ سبتمبر ١٩٧٦م جاء فيه : " تابعت الأمانة العامة بذل الجهود من أجل تسوية مشكلة الصحراء الغربية وإعادة العلاقات الأخوية بين دول المغرب العربي ، وأبلغت الأمانة العامة للدول الأعضاء كل البرقيات والمذكرات التي تلقتها من دول المغرب العربي في هذا الشأن وكان آخرها مذكرة وزارة الخارجية المغربية حول الوضع المتأزم بسبب القضية والمتضمنة طلب الحكومة المغربية رفع هذا

---

[٧] حميد فرحان ، **مرجع سبق ذكره** ، ص ٢٠٤.

[٨] **المرجع السابق** ، ص ١٧٦ .

[٩] سالم شعبان حامد عبيد، **النزاع حول الصحراء الغربية ومشاريع التسوية**، رسالة ماجستير غير منشورة، السودان، جامعة أم درمان الإسلامية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ٢٠٠٨م ، ص٦٨.

[١٠] **جريدة الصحراء الحرة** ، العدد ٣٧٨ سبتمبر ٢٠٠١ ، ص ٢.

الأمر إلى الدول الأعضاء للبحث عن حل يساهم في القضاء على التوتر السائد في المنطقة [١١] ، ومنذ هذا التاريخ لم يسبق للجامعة أن أدرجت القضية في جدول أعمالها ، ولعل ذلك ما جعل جبهة البوليساريو لا تهتم باللجوء إليها بخالف المغرب وموريتانيا اللتين كانتا تطلبان باستمرار تدخل الجامعة نظرا لتأييد عدد كبير من الدول لمطالبها خاصة الدول ذات الأنظمة اليمينية المعتدلة [١٢] .

بالرغم من أن الجامعة العربية قد أهتمت بقضية الصحراء الغربية منذ أوائل السبعينات ، إلا أنها نظرت إليها من خلال إطارها العام كقضية مطالبة عربية لإنهاء الاستعمار الإسباني من الصحراء ، ولم تستطع أن تتعمق في حل المشكلة ، أو تسلط الضوء عليها بحكم الميثاق [١٣] .

ثانياً : هيئة الأمم المتحدة

ظلت قضية الصحراء الغربية معروضة على الأمم المتحدة منذ عام ١٩٦٣، باعتبارها قضية تصفية استعمار منذ أن سجلت الصحراء الغربية ضمن الأقاليم غير المستقلة المعروضة على لجنة الأمم المتحدة لتصفية الاستعمار، وفي ١٦ أكتوبر ١٩٦٤م أصدرت هذه اللجنة اللائحة الشهيرة ١٥١٤ ، حيث دعت فيها إسبانيا البلد المستعمر للإقليم " إلى اتخاذ الخطوات اللازمة دون إبطاء لتمكين إقليم الصحراء الغربية من الاستقلال الكامل وغير المشروط [١٤].

ظلت الجمعية العامة للأمم المتحدة في دوراتها السنوية توجه نداءات مماثلة للحكومة الإسبانية تحثها على تنفيذ التزاماتها بتمكين الشعب الصحراوي من تقرير مصيره، ونيل استقلاله من خلال استكمال عملية تصفية الاستعمار في المنطقة [١٥].

أثار المغرب عام ١٩٥٧ م قضية الصحراء الغربية ، والتي كانت تعرف بالصحراء الإسبانية أمام اللجنة الأممية الخاصة بتقصي الحقائق عن الأراضي الغير المستقلة ، كما عرضت مسألة إقليمي " أيفني" والصحراء الغربية على هيئة الأمم المتحدة عام ١٩٦٢ م ، مطالباً أن يطبق عليهما قرار تصفية الاستعمار الأممي رقم : ١٥١٤ ، وكانت الأمم المتحدة قد و ضعت عام ١٩٦٣ م ، اسم الصحراء الغربية على قائمة المناطق الواجب

---

[١١] محمد عيسى الشرقاوي، " صراع الصحراء والمبادرة المغربية " ، **مجلة السياسة الدولية** ، مصر ، مركز الدراسات الاستراتيجية لجريدة الاهرام ، ع ٦٦ ، ١٩٨١ م ، ص ٣ .

[١٢] هادية نصيرة، **قضية الصحراء الغربية ١٩٧٥-٢٠٠٠**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجزائر، جامعة الوادي ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، العام الجامعي ٢٠١٣ – ٢٠١٤ ، ص ١٠٩.

[١٣] عادل خليل حمادي الدليمي ، **مشكلة الصحراء الغربية – محاولة لدراسة نموذج لمشاكل التجزئة في الوطن العربي** ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة بغداد ، كلية القانون والسياسة ، ١٩٧٨ ، ص ٢٢١ .

[١٤] إسماعيل معراف، **الصحراء الغربية في الأمم المتحدة ... وحديث عن الشرعية الدولية؟!**، الجزائر، دار هومة للنشر ، ٢٠١٠ م ، ص ٨٩ .

[١٥] أرنو سبير، **رحلة في الجمهورية العربية الصحراوية**، تر: أنطوان صيداوي، بيروت، لبنان ، دار الفارابي ، ١٩٧٨م ، ص ٢٧ .

تصفية الاستعمار منها [١٦] ، وفي القرار رقم ٢٢٢٩ الصادر عن الجمعية العامة بتاريخ ٢٠ ديسمبر ١٩٦٦م أكدت الحق الثابت لشعب الصحراء في تقرير مصيره ، وجاء قرار الجمعية العامة رقم ٢٣٥٤ بتاريخ ١٩ ديسمبر ١٩٦٧ مطالبا بإجراء استفتاء في الصحراء الغربية [١٧] ، وجاءت القرارات اللاحقة بتاريخ ١٨ ديسمبر ١٩٦٨م ، و ١٦ ديسمبر ١٩٦٩م ، و ١٤ ديسمبر ١٩٧٣م ، و ١٣ ديسمبر ١٩٧٤م لتؤكد قرار إجراء استفتاء تقرير المصير في الصحراء الغربية [١٨].

شهدت الساحة الصحراوية أحداثاً وتطورات متصارعة تمثلت بالمسيرة الخضراء المغربية و التي كانت بمثابة مسيرة حمراء دموية ، حيث اكتسحت فيها الجنود المغاربة وبعض المواطنين الحدود الصحراوية في ٣١ من أكتوبر ١٩٧٥م ، كان هذا التاريخ هو بداية الاحتلال المغربي للصحراء الغربية ، وشهد أيضاً توقيع اتفاقية مدريد الثلاثية في ١٤ نوفمبر ١٩٧٥م ، التي بموجبها تتخلى إسبانيا المستعمرة السابقة عن الصحراء الغربية ، تتقاسمه كل من المملكة المغربية وموريتانيا ، ونتجت عن ذلك وضعية جديدة على الأرض حيث أصبحت موريتانيا والمغرب تمثلان الطرف البديل عن إسبانيا لمواجهة المقاومة الشعبية الصحراوية ، وقد أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في الخامس من أغسطس ١٩٧٩م قرار رقم ٣٤٣٧ وفيه أدانت الاحتلال المغربي للصحراء الغربية[١٩] .

قامت لجنة تصفية الاستعمار في الأمم المتحدة بتبني حل لمشكلة الصحراء الغربية ، حيث عملت على توصيف جبهة البوليساريو ممثلة للشعب الصحراوي، وصدر القرار رقم ٣٧٣٤ بتاريخ ٢١ نوفمبر ١٩٧٩ م مؤكدا على حق شعب الصحراء الغربية في تقرير مصيره [٢٠].

أصدرت الأمم المتحدة قراراً رقم ٥٠٤٠ لعام ١٩٨٥ والخاص بالمشكلة الصحراوية ، وفيه دعوة إلى وقف إطلاق النار في الصحراء الغربية لتنظيم استفتاء تقرير المصير، وطلب إلى طرفي النزاع الشروع تمهيدا في مفاوضات مباشرة يتم الاتفاق من خلالها على شروط الاستفتاء المقترح كما أكدت الجمعية العامة في الواحد والثالثين من أكتوبر ١٩٨٦ على حق الشعب الصحراوي في تقرير المصير والاستقلال ، وطلبت من طرفي النزاع الدخول في مفاوضات مباشرة ، بعد ذلك أعلنت الأمم المتحدة في الرابع والعشرين من سبتمبر ، ١٩٨٧

---

[١٦] سهيل حسين الفتلاوي ، **المنظمات الدولية** ، بيروت ، دار الفكر العربي ، ٢٠٠٤ ، ص ١٧٧.

[١٧] عبد الله منقلاتي، تواتي دحمان، **البعد الافريقي للثورة الجزائرية ودور الجزائر في تحرير افريقيا**، الجزائر، دار الشروق ، ٢٠٠٩م ، ص ١٢٦ .

[١٨] عبد الملك خلف التميمي ، **أضواء على المغرب العربي (رؤية عربية مشرقية)** ، الجزائر ، دار البصائر ، ٢٠١١ ، ص ٢٦٨.

[١٩] إسماعيل معراف غالية، **الأمم المتحدة والنزاعات الإقليمية** ، الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ، ١٩٩٥م ، ص ٢٨ .

[٢٠] هادية نصيرة ، **مرجع سبق ذكره** ، ص ٩١ .

عن إرسال بعثة فنية إلى الصحراء الغربية للإشراف على ترتيبات ج اجرء استفتاء تقرير المصير ووقف إطلاق النار [٢١] .

ثم عدّت مشكلة الصحراء الغربية واحدة من أهم الأزمات الدولية إشعالاً للأمم المتحدة ، فصدرت بشأنها مجموعة متوالية من القرارات الهامة ، كان منها :

- القرار رقم ٦٢١ الصادر في ٢٠ سبتمبر ١٩٨٨ وفيه وافق مجلس الأمن الدولي على اقتراح مقدم من الأمين العام للأمم المتحدة ، يعين بموجبه ممثلاً خاصاً في الصحراء الغربية ، ويكلف بمتابعة ملف النزاع المغربي الصحراوي عن كثب [٢٢] .
- قرار رقم ٦٥٨ الصادر في ٢٧ يوليو ١٩٩٠ وفيه شكر مجلس الأمن جهود الأمين العام المندوب له لحل المشكلة الصحراوية ، ويطلب إليه تقديم تقرير مفصل عن خطة التسوية في الصحراء الغربية [٢٣].
- قرار رقم ٦٩٠ الصادر في ٢٩ من أبريل ١٩٩١ المتضمن مصادقة مجلس الأمن الدولي على مشروع مخطط السالم المقدم من الأمين العام ، والذي حاز على رضي وقبول طرفي النزاع " المغرب وجبهة البوليساريو" [٢٤].

بقي موقف الأمم المتحدة بين المد والجزر ، وذلك من خلال القرارات الصادرة من طرفها حتى ٢٧ نوفمبر ١٩٩٦م طلب الأمين العام من مبعوثه الجديد "جيمس بيكر" إجراء تقييم شامل وذلك من أجل ملاحظة مدى استعداد الأطراف لتنفيذ خطة التسوية ، وقد اعتمد جيمس بيكر في إجرائه للمفاوضات مع الطرفين[٢٥].

سعى جيمس بيكر لتنظيم مشاورات بين الجبهتين ، إضافة إلى الجزائر وموريتانيا كملاحظين رسميين ، ولقد أظهرت هذه اللقاءات مدى تمسك الطرفين بخطة التسوية [٢٦] .

في١٠ و١١ يونيو١٩٩٧م قام جيمس بيكر بتنظيم مشاورات منفصلة بلندن مع جبهة البوليساريو والمغرب والجزائر وموريتانيا، وفي الثالث والعشرين من نفس الشهر نظمت محادثات مباشرة بين طرفي النزاع جبهة

---

[٢١] الحسان بقنطار ، **السياسة العربية للملكة المغربية** ، (د ب ن) ، مركز الدراسات العربية الأوروبية ، ١٩٩٧م ، ص ١٥٧ .

[٢٢] **قرار مجلس الأمن رقم ٦٢١ /١٩٨٨ ، المؤرخ في ٢٠ سبتمبر ١٩٨٨** ، https://www.un.org ، تاريخ الوصول ٢٠٢٤/٧/٣١

[٢٣] **قرار مجلس الأمن رقم ٦٥٨ /١٩٩٠ ، المؤرخ في ٢٧ يوليو ١٩٩٠** ، https://www.un.org ، تاريخ الوصول ٢٠٢٤/٧/٣١

[٢٤] **قرار مجلس الأمن رقم ٦٩٠ /١٩٩١ ، المؤرخ في ٢٩ أبريل ١٩٩٠** ، https://www.un.org ، تاريخ الوصول ٢٠٢٤/٧/٣١

[٢٥] السيد حمدي يحظيه ، **الصحراء الغربية آخر مستعمرة في افريقيا**، الجزائر ، دار الجاحظية ، ب ت ، ص٢٠٣ .

[٢٦] طاهر مسعود، **نزاع الصحراء الغربية بين المغرب والبوليساريو**، دمشق، سوريا، دار المختار، ط١، ١٩٨٨م ، ص١١٦ .

البوليساريو والمغرب في لشبونة تحت إشرافه ، ليتم إعلام الجزائر وموريتانيا بمدى تطور المحادثات مع مشاركتها في النقاط الخاصة بهم [٢٧] .

وفي شهر اغسطس من نفس العام ، المحافظة السامية للاجئين تشرع في عملية تسجيل مبدئي للاجئين الصحراويين في إطار تنظيم الاستفتاء مع برمجة الانتهاء من العملية أواخر عام١٩٩٩م ، أما في شهر سبتمبر١٩٩٧ تمت الجولة الرابعة من المحادثات والتي عقدت بمدينة "هيوستن" بالولايات المتحدة الأمريكية حيث وقعت على إثرها اتفاقيات متضمنة إعادة بعث عملية تحديد الهوية والبدء في تنفيذ خطة التسوية واحتوت هذه الاتفاقيات على : تجميد نشاط القوات العسكرية وإطلاق سراح أسرى الحرب و إعادة اللاجئين الصحراويين إلى ديارهم ، كذلك الاتفاق حول سلطة الأمم على الأراضي الصحراوية على امتداد الفترة الانتقالية ، بالإضافة إلى ذلك تمديد الفترة الانتقالية ابتداء من البدء في عملية تحديد الهوية إلى غاية التنظيم الفعلي للاستفتاء [٢٨] .

وفي نوفمبر١٩٩٨م تم تقديم مشروع بروتوكولات من طرف الأمم المتحدة على البوليساريو تتعلق بعملية تحديد الهوية ودراسة الطعون ، وهذا بحضور الجزائر وموريتانيا ، وفي ١٩٩١م تنهي المحافظة السامية للاجئين عملية التسجيل التي شرع فيها عام ١٩٩٧م بحيث بلغ عدد اللاجئين١٠٧.١٤٩ نسمة ، وفي ديسمبر من نفس السنة حددت بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية عدد الطعون المرفوعة بـــ ١٣١ طعن[٢٩].

وفي عام ٢٠٠٠م قام جيمس بيكر بجولة في المنطقة يقرر على إثرها إجراء محادثات مباشرة بين طرفي النزاع ، وقد تمت هذه المحادثات بالعاصمة البريطانية لندن بحضور كل من الجزائر وموريتانيا، وتمت الجولة الثانية في لندن في شهر يونيو من نفس العام والثالثة بجنيف في يوليو من نفس العام ، وفي سبتمبر تمت الجولة الرابعة بألمانيا في غياب الوفد الموريتاني ، حيث صرح ممثل المغرب بأن المسألة تسير في طريق مسدود ، أما ممثل البوليساريو فيؤكد تمسكه بخطة التسوية المتفق عليها من الطرفين والمعترف بها من طرف الجماعة الدولية[٣٠] .

تقدم "جيمس بيكر" في ١٣يوليو ٢٠٠٠م بحل وسط باسم الحل الثالث الذي يتضمن أن يتم الحل على مراحل تبدا بالحكم الذاتي للصحراء، وبعد خمس سنوات يكون الاستفتاء على تقرير المصير، وقد تمت الموافقة عليه من طرف مجلس الأمن تحت رقم ١٣٥٩ في ٦ يونيو ٢٠٠١م ، لكن المغرب قد تحفظ على القرار من البداية لكنه بعد مرور سبع سنوات خضع المغرب للضغوط الأمريكية فأعلن عام ٢٠٠٧م اقتراحه بإقامة حكم

---

[٢٧] هادية نصيرة ، **مرجع سبق ذكره** ، ص ٩٧ .

[٢٨] هادية نصيرة ، **المرجع السابق** ، نفس الصفحة .

[٢٩] إدريس ولد القابلة ، " حل قضية الصحراء لازال بعيد أو الخوف من تدخل أمريكي بالمنطقة " ، **مجلة الحوار المتمدن الإلكترونية** ، العدد ١٧٧٠ ، ٢٠٠٦/١٢/٢٠ ،ص ١٠ .

[٣٠] الأمم المتحدة والنزاعات الإقليمية ، **مرجع سبق ذكره** ، ص ١٩١ .

ذاتي موسع في الصحراء، وتم تقديم مقترحه إلى مجلس الأمن في ١١ أبريل ٢٠٠٧، وتبناها مجلس الأمن في ٢٥ ابريل ٢٠٠٧م بقرار رقم ١٧٥٤ وهكذا سميت هذه المبادرة بالمبادرة المغربية [٣١] .

ومن خلال تتبعنا لموقف الأمم المتحدة من قضية الصحراء الغربية نجد أنها لم تتوصل الى حل لهذه القضية الصحراوية ، والى العام الحالي وهو ٢٠٢٤م أي بعد ثلاثة وثلاثون عاماً من وقف اطلاق النار في ١٩٩١ م ، لم تتوصل الأمم المتحدة الى أي حل سوى اصدار قرارات تؤيد تقرير المصير ، ووقف اطلاق النار.

ثالثاً : منظمة الوحدة الأفريقية

منذ نشأتها أكدت الدول الأعضاء رغبتها في تصفية الاستعمار، ففي مؤتمرها التأسيسي للدول الإفريقية المستقلة الذي عقد في أديس أبابا خلال الفترة من ٢٢ – ٢٥ مايو ١٩٦٣ م أصدر المجلس قراره ، ولجأ المغرب منذ ١٩٦٦م إلى منظمة الوحدة الإفريقية باحثا عن دعم قاري لمطالبه في الصحراء الغربية ، ولكن المنظمة كانت موافقة ومؤكدة للوائح الأممية بضرورة التعجيل بتصفية الاستعمار من كل الأقاليم الإفريقية ، وبهذا الصدد أصدرت اللائحة رقم ٨٢ بعد اجتماع مجلس وزراء خارجية الدول المجاورة وغيرها بأديس أبابا في أكتوبر ١٩٦٦ م ، والتي ترمي إلى التحرير الفوري بلا شروط لجميع الأقاليم المستعمرة في إفريقيا ، وعلى الرغم من هذا الموقف ظل الوضع في المنطقة كما هو لا يحرك ساكنا ، حتى جاء شهر يونيو ١٩٧٢ حيث اجتمع وزراء خارجية الدول في منظمة الوحدة الإفريقية بالرباط وخرجوا بلائحة رقم ٢٧٢ وهي [٣٢] :

- تضامن المجلس مع شعب الصحراء التي تحت السيطرة الإسبانية .
- يلزم اسبانيا على إيجاد مناخ حر وديمقراطي يمكن سكان الصحراء من ممارسة حقهم في تقرير المصير والاستقلال في أقرب الآجال طبقا لميثاق الأمم المتحدة.
- يطلب من الأعضاء المهتمة مباشرة بتكثيف جهودها لدى الحكومة الإسبانية لتطبيق لائحة الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٢٧١١ وخاصة الترتيبات المتعلقة بتنظيم استفتاء في أقرب وقت ممكن .
- وجاء اجتماع مجلس وزراء المنظمة مرة أخرى في مايو ١٩٧٥ بأديس أبابا ليخرجوا من جديد لائحة رقم٣٠١ التي تنص على تضامنها الكلي مع شعب الصحراء الغربية ، وتدعوا إسبانيا مجددا إلى إعطاء الاستقلال للشعب الصحراوي [٣٣] .

أكد قرار رقم ١١١ على مبدأ تقرير المصير ، ودعا جميع الأطراف المهمة والمعنية بمشكلة الصحراء الغربية بما في ذلك شعب الصحراء الغربية أن تتعاون في سبيل إيجاد حل سلمي للنزاع من أجل السلام والعدل

---

[٣١] **المرجع السابق** ، ص ١٩٢ .

[٣٢] نبيه الأصفهاني، " محور الصراع في الصحراء الاسبانية "، **مجلة السياسة الدولية**، مصر ، مركز الدراسات الاستراتيجية لجريدة الاهرام الدولية ، العدد ٣٩ ، ١٩٧٥م ، ص ص ١٤٩ – ١٥٠ .

[٣٣] **المرجع السابق** ، ص١٥٠ .

وحسن الجوار في المنطقة [٣٤] ، وتماشيا مع ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية والأمم المتحدة، وكذلك قرار المجلس عقد دورة غير عادية على مستوى القمة، يشترك فيها شعب الصحراء الغربية، بغية إيجاد حل دائم وعادل لمشكلة الصحراء الغربية، ويلاحظ أن هذا المؤتمر أثناء عقد إتمام إسبانيا انسحابها من الصحراء في ٢٦ فبراير ١٩٧٦م [٣٥] ، وبعد أن أعلنت جبهة البوليساريو قيام الجمهورية الصحراوية الديمقراطية ، وبعد دخول القوات المغربية والموريتانية إقليم الصحراء ، وفي نفس هذه الدورة أي الثالثة عشر لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات ، هددت كل من المغرب وموريتانيا بالانسحاب من أعمال القمة إذا ما وافقت على القرار الذي أصدره مجلس وزراء المنظمة ، ولقد اقترحت جمهورية البنين مشروع تضمن الآتي [٣٦] :

١- تأييد حق شعب الصحراء في تقرير مصيره والاستقلال الوطني طبقا لمواثيق الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية .

٢- يطلب من الأمين العام الإداري لمنظمة الوحدة الأفريقية استمرار مساعيه، حتى يكون شعب الصحراء قادرا على اختيار حقوقه في تقرير مصيره مع الحرية الكاملة .

٣- المساندة العادلة لشعب الصحراء للحصول على الحقوق القومية .

٤- دعوة كل الأطراف بمن فيهم الجزائر، لإيجاد الحل لشعب الصحراء في نطاق منظمة الوحدة الأفريقية ، بما يخدم السلام والعلاقات الودية وحسن الجوار.

تحصل هذا المشروع على ٢٩ صوتا ضد صوتين ، وامتناع ١٦ دولة ، أما باقي أعضاء المنظمة فكانوا غائبين عن المؤتمر منها المغرب وموريتانيا. ومن خلال القرارات والتوصيات من طرف المنظمة في سنة١٩٧٦م يتضح أنه بالرغم من حصول الإجماع الكامل على القرارات والتوصيات فإنها كانت تتسم بعدم دقة تحديد الموقف حيال مشكلة الصحراء الغربية بشكل واضح ودقيق، حيث يتم عرض المشكلة والبحث فيها بصورة هامشية ويتم صدور القرارات بتحفظ وتعقيبا على القرارات والتوصيات التي كانت تصدرها الأمم المتحدة ، إلا أن هذا الموقف بدأ يتغير منذ ظهور جبهة البوليساريو على الساحة وإعلانها الصراع المسلح ، ومطالبتها باستقلال الصحراء وفي الفترة ما بين ١٨ و ٢٢ يوليو ١٩٧٨م عقدت جلسة خاصة لدراسة مشكلة الصحراء الغربية خلال الدورة الخامسة عشرة لمنظمة الوحدة الأفريقية ، أكد فيها المجتمعون على ضرورة تمكين الشعب الصحراوي من ممارسة حقوقه المشروعة في الحرية والاستقلال ، ولقد أكد المغرب خلال هذه الجلسة على أنه

---

[٣٤] موفق عبد الصمد، **قضية الساقية الحمراء ووادي الذهب**، الامارات العربية المتحدة، دار النون للنشر والتوزيع ، ب ت ، ص٢١ .

[٣٥] حاتم البطيوي ، " المغرب يتمسك بشرط عضوية الجمهورية في الاتحاد الأفريقي ليعود إليه " ، **جريدة الشرق الأوسط** ، العدد ١٢٢٣٨ ، ٣١ مايو ٢٠١٢ ، ص ٢ .

[٣٦] راغب السرجاني، **بين التاريخ والواقع**، القاهرة، مصر، مؤسسة اقرأ، ج ٣، ٢٠٠٩ م ، ص ١٤١ .

يخدم ويؤيد حركات التحرير [٣٧] ، إلا أن جبهة البوليساريو لا تمثل حركة تحرير حقيقية لأنها قد تأسست في ظروف مشكوك فيها ، ونتيجة لهذا توتر الموقف بسبب وصول وفد يمثل الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية ، ونوقشت المشكلة في جلسة مغلقة لرؤساء الدول الأعضاء، حيث تم تكوين لجنة متكونة من خمسة رؤساء دول من المنظمة ، وكان يترأسها الرئيس السوداني جعفر النميري ، وسميت بلجنة الحكماء، وبدراستها لملف القضية أعلنت القرارات التالية : اعترافها بحق تقرير المصير للشعب الصحراوي ، وطالبت المغرب بسحب قواته من الصحراء، بالإضافة إلى تشكيل قوة إفريقية لحفظ النظام هناك إلى حين تقرير المصير [٣٨] .

وبصدور القرار ١١٤ الصادر عن الدورة١٦ في ١٩٧٩ م ، والذي يقضي بالعمل على إعداد جو ملائم لإحلال السلام في المنطقة عن طريق وقف إطلاق النار وممارسة الشعب الصحراوي لحق تقرير المصير عن طريق الاستفتاء الذي سيمكنه من اختيار أحد الحلين التاليين : الاستقلال التام أو البقاء على الوضع الراهن ، والدعوة لعقد اجتماع لكافة الأطراف المعنية بما في ذلك ممثل الصحراء الغربية [٣٩] .

وتم في٢٢فبراير١٩٨٢م انضمام الجمهورية الصحراوية بقيادة البوليساريو إلى منظمة الوحدة الأفريقية وحضورها في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر الذي انعقد في أديس أبابا، وشغل مقعدا دون إخطار أعضاء المنظمة فشكل هذا أزمة داخل المؤتمر وانسحب الوفد المغربي قاعة المؤتمر احتجاجا على وفد جبهة البوليساريو، وقد علل " آدم كودج " (AdamKodjo) السكرتير العام للمنظمة قرار انضمام الصحراء الغربية للمنظمة، بأنه يدخل في إطار صلاحياته الإدارية ، وأنه اتخذه بعد أن وصلت إليه اعترافات ٢٦ دولة من دول المنظمة الخمسين بالجمهورية الصحراوية ، ملمحا تعرضه لضغوط أمام غموض قرارات الرؤساء الأفارقة وما كان أمامه سوى اتخاذ هذا القرار الإداري وأيا كان الأمر[٤٠] ، أدى هذا الانضمام إلى تفجير أخطر عملية انقسام بين أعضائها ، حيث انسحبت الدول المؤيدة للمغرب والتي بلغ عددها ١٨دولة وهي : السنغال و الكاميرون وساحل العاج وجمهورية إفريقيا الوسطى والسودان وغينيا والزائير والنيجر وتونس وجيبوتي والصومال وغامبيا وجزر القمر وموريشيوس وغينيا الاستوائية والغابون وليبيريا وفولتا العليا، معلنين عن مقاطعتهم مؤتمر القمة القادم المقرر انعقاده بليبيا، إذ اشتركت فيه البوليساريو بل تعدت ذلك وأعلنت غينيا تعليق عضويتها في المنظمة

---

[٣٧] قسم التوجيه والإعلام بحزب جبهة التحرير الوطني، **قضية الساقية الحمراء ووادي الذهب من الاستعمار الإسباني الى الغزو الملكي الموريتاني**، الجزائر ، المؤسسة الجزائرية للطباعة ، ب ت ، ص ٤٨ .

[٣٨] هادية نصيرة ، **مرجع سبق ذكره** ، ص ص ١٠١ – ١٠٢ .

[٣٩] عبد الإله سطي ، " قصة قضية الصحراء الغربية من المسيرة الخضراء إلى خطة الاتفاق /الإطار" ، **مجلة الحوار المتمدن الإلكترونية** ، العدد ١٣٦٠ ، ٢٧ أكتوبر ٢٠٠٥ ، ص٤ .

[٤٠] محمد عيسى الشرقاوي ، **مرجع سبق ذكره** ، ص ص ٢ – ٣ .

احتجاجا على انضمام البوليساريو [٤١] ، وبالمثل هددت الدول المؤيدة الانضمام البوليساريو بأنها ستقاطع أي مؤتمر للمنظمة الإفريقية لا يشترك فيه و فد البوليساريو، ومن ثم فإن عدم اشتراك أي من مجموعتي الدول المؤيدة أو المعارضة لعضوية البوليساريو قد يعني عدم اكتمال النصاب القانوني اللازم لانعقاد أي اجتماع واتخاذ أي قرار ويكتمل النصاب القانوني طبقا لميثاق منظمة الوحدة الإفريقية بحضور ثلثي أعضاء المنظمة[٤٢] .

وهكذا لم يعد ثمة شك في أن المنظمة الإفريقية قد انقسمت حول قضية عضوية البوليساريو إلى مجموعتين يمكن أن نطلق على المجموعة الأولى " المجموعة المعتدلة " بزعامة المغرب ، وعلى المجموعة الثانية " المجموعة الثورية " بزعامة الجزائر، وقد بدأت المجموعات بالفعل تبادل الاتهامات بين بعضهما البعض ، وهو الأمر الذي أدى إلى انقسام المنظمة ، فقد وصفت المجموعة الثورية المعارضين لعضوية البوليساريو بأنهم يخضعون للسيطرة الاقتصادية والسياسية للولايات المتحدة الأمريكية [٤٣] .

وفي ١١ يونيو ١٩٨٣ بأديس أبابا أصدرت المنظمة اللائحة ١٠٤ والتي صاغتها كل من أثيوبيا والسنغال وموريتانيا ، وتم قبولها بالإجماع ، حيث شكلت هذه اللائحة القاعدة التي انطلق منها مخطط السلام الأممي الأفريقي [٤٤] ، وتدعو اللائحة طرفي النزاع للدخول في مفاوضات مباشرة للوصول إلى وقف إطلاق النار كشرط ضروري لتنظيم استفتاء نزيه ، وأن يكون هذا الاستفتاء تحت إشراف منظمتي الأمم المتحدة والوحدة الإفريقية ، ويطالب هذا القرار الأمم المتحدة بإرسال قوة حفظ سلام للإقليم قبل إجراء الاستفتاء المزمع إجراءه في ديسمبر ١٩٨٣ م [٤٥] .

وتم في الفترة الممتدة ما بين ٢٠ نوفمبر١٩٨٧م و ٩ ديسمبر ١٩٨٧م إرسال لجنة تقنية مشتركة بين منظمة الأمم المتحدة والوحدة الإفريقية برئاسة الأمين العام المساعد المكلف بالقضايا السياسية الخاصة بالأمم المتحدة وذلك من أجل الحصول على المعلومات الضرورية لتطبيق قرار وقف إطلاق النار و إجراء الاستفتاء [٤٦] .

وقام كل من الرئيس الزامبي " كينيث كوندار" (Kinit Kondar) رئيس منظمة الوحدة الإفريقية ، و"

---

[٤١] **المرجع السابق** ، ص ٣ .

[٤٢] محمد مزيان، " مسار قضية الصحراء المغربية في الدائرة الإفريقية، ج ١ "، **مجلة الحوار المتمدن الإلكترونية**، ٢٥ ديسمبر ٢٠١٣ ، ص ٣ .

[٤٣] عبد المالك خلف التميمي ، **مرجع سبق ذكره** ، ص ٢٦٧ .

[٤٤] عبد الحكيم سليمان ، " بحث في محددات بعثة المينورسو كقوة لحفظ السلام "، **مجلة دنيا الوطن الإلكترونية** ، ١٤ ديسمبر ٢٠١٢م ، ص ١ .

[٤٥] أسماء أمين ، " قضية الصحراء الغربية بين المد والجزر " ، **مجلة النهار الجديد الإلكترونية** ،٣ نوفمبر ٢٠١٣م .

[٤٦] الأمم المتحدة والنزاعات الإقليمية ، **مرجع سبق ذكره** ، ص ص ١٨١ – ١٨٢ .

بيريز دوكويالر" (Peris Dokwilar) الأمين العام الأممي بين طرفي النزاع ، وتكاثفت هذه الجهود سنة ١٩٨٨م من أجل تقريب وجهات نظر الطرفين ، حيث تم اقتراح مبادرة سلام تتضمن وقف إطلاق النار وإجراء استفتاء تقرير المصير، وسميت باقتراح سلام ، وقد قدم هذا الاقتراح خلال اجتماعات منفصلة بين طرفي النزاع وطالبوا الطرفان بالتعبير عن قبولهما لهذا المقترح قبل ١ سبتمبر ١٩٨٨م وفعلا فقد تم قبول المقترحات في ٣٠ أكتوبر ١٩٨٨م كأساس لتسوية النزاع القائم بينهما [٤٧] .

- ونتيجة لذلك تم وضع برنامج تنفيذي للمقترح يتضمن ما يلي[٤٨] :

١- وقف إطلاق النار وتبادل أسرى الحرب .

٢- تقليص عدد القوات المغربية بالإقليم.

٣- مركزة قوات الطرفين.

٤- تحديد الهوية وتسجيل الناخبين مع عودة اللاجئين المؤهلين للتصويت .

٥- إدارة أممية مؤقتة للإقليم .

٦- تنظيم الاستفتاء والإشراف عليه .

وبمصادقة مجلس الأمن على القرار (٦٩٠) الذي يحمل في طياته العناصر السالفة الذكر، تكون منظمة الوحدة الإفريقية قد نقلت قضية النزاع الصحراوي وبشكل نهائي إلى منظمة الأمم المتحدة ، وتكون قد ساهمت بشكل كبير في إيجاد حل لها [٤٩] .

ومن خلال ما سبق نصل إلى أن اعتراف منظمة الوحدة الإفريقية بالجمهورية العربية الصحراوية سنة ١٩٨٤ م سببا في انسحاب المغرب من داخل المنظمة على اعتبار أن الجمهورية الصحراوية لا تتمتع بالصفة القانونية للدولة بما فيها السيادة الكاملة على أراضيها ، وهو ما يتعارض مع شروط العضوية وفي المنظمة من خلال الاتفاقية المنشأة سنة ١٩٦٣ م والتي تشترط في العضوية السيادة الكاملة للدولة مع أراضيها ، وقد جاء انضمامها للمنظمة بعد فرض العقيد معمر القذافي بقبول عضويتها بالرغم من عدم عضويتها في الأمم المتحدة ، لهذا فإن المنظمة بقيت مصرة على حق تقرير الشعب الصحراوي لمصيره والاستقلال.

المبحث الثاني: موقف الهيئات الدولية غير الحكومية من قضية الصحراء الغربية

- لمحة عامة حول الانتهاكات الجسدية لحقوق الانسان بالصحراء الغربية:

لقد شهد إقليم الصحراء الغربية على مدى ثالثة عقود سلسلة من الانتهاكات الجسمية لحقوق الإنسان ،

---

[٤٧] الأمم المتحدة والنزاعات الإقليمية ، **المرجع السابق** ، ص ١٨٢.

[٤٨] **المرجع السابق** ، نفس الصفحة .

[٤٩] محمد مزيان ، **مرجع سبق ذكره** ، ص ٤ .

تمثلت في حملات واسعة من الاختطاف والاعتقال السياسي والتقتيل الجماعي والتعذيب والترهيب والمعاملة القاسية والمسيئة والقتل العمدي خارج نطاق القانون والترحيل والتهجير القسري، وقصف المدنيين بمواد محظورة كالنابالم والفوسفور الأبيض ، و إتكال المرضعات و إجهاض الحوامل وإتلاف الممتلكات والاغتصاب وحرق الخيام وغير ذلك من أشكال الانتهاكات كمصادرة الحريات والحقوق الأساسية ، إن الذين مستهم ظاهرة الانتهاكات الجسمية لحقوق الإنسان بالصحراء الغربية من مختفين ومعتقلين ومنفيين وغيرهم من الضحايا ، إضافة لكونهم ينتمون إلى كل الأعمار بدء من القاصر الذي لم يتجاوز ربيعه الأول ، إلى المسن الذي يناهز المائة، فهم ينتمون إلى الجنسين، وهم ضحايا من كل فئات المجتمع من طلبة وأساتذة وجنود ومتقاعدين وعمار وتجار ومربي المواشي وحرفيين وغيرهم ، وهم حضر كما هم بدو، وفوق كل هذا هم ضحايا ينتمون إلى مجتمع واحد عانى بأكمله من هذه الجرائم الشنيعة والفظاعات المرتكبة [٥٠].

- وعملت عدة هيئات غير حكومية على التنديد بالانتهاكات التي تحدث في الصحراء الغربية ، ومن بين هذه الهيئات نذكر منها :

أولاً : الهيئة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر

منذ منتصف القرن ١٩ وبداية الألفية الجديدة يوجد تقارب بشكل أو بآخر بين فكرة وعمل الصليب الأحمر والهلال الأحمر والمغرب العربي ، فقد استقبلت تونس مؤسس الصليب الأحمر والهلال الأحمر " هنري دونان " (Henri Donane) وكانت اللجنة الدولية للصليب والهلال الأحمر قد أنشأت بعثتها الإقليمية في تونس في العام ١٩٨٧، وجرى توقيع اتفاق مقر مع السلطات التونسية يوم ١١ يناير ١٩٩١ م فإن هذه اللجنة لم تنتظر حلول العام ١٩٨٧م للعمل لصالح الضحايا في المنطقة ، كلما استدعى الأمر ذلك ، فهي كانت دائما متواجدة لتقديم المساعدة والحماية للضحايا سواء كان ذلك في إطار النزاعين العالميين وأثناء حرب الجزائر ١٩٥٥ – ١٩٦٢ م مروراً بنزاع بنزرت الذي وقع في تونس في ١٩٦٢م فضلا عن نزاع الصحراء الغربية الذي لا يزال ينتظر حلا ، وتغطي البعثة الإقليمية في تونس كل من ليبيا وتونس والمغرب وموريتانيا، وهي افتتحت بعثة في الجزائر عام ٢٠٠٢م ، وتتولى بعثة تونس المسائل الإنسانية المتعلقة بملف الصحراء الغربية لا سيما زيارة السجناء المغاربة والمحتجزين لدى جبهة البوليساريو، وتقدم المساعدة الإنسانية للاجئين كتوفير الغذاء والماء والملبس والرعاية الصحية والإسعافات الأولية ، بالإضافة إلى توفير الحماية كإعادة الروابط العائلية من زيارة للسجناء الصحراويين في السجون المغربية [٥١].

---

[٥٠] سيدي محمد ددش وآخرون ، **النشطاء الحقوقيون الصحراويون** ، مذكرة مرفوعة إلى السيد رئيس هيئة الإنصاف والمصالحة ، ٥ مايو ٢٠٠٤ ، ص ٤.

[٥١] المؤتمر الدولي الثلاثون للجنة الدولية للصليب الحمر والهلال الأحمر، " معا من أجل الإنسانية "، **مجلة الإنساني**، ٢٠٠٧ / ٢٠٠٨ م ، ص٣٢ .

كما اعترفت اللجنة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر في بداية عام ١٩٧٦ م بالهلال الأحمر الصحراوي ، ثم ما لبثت تلك اللجنة الدولية إلى جانب الحكومة الجزائرية أن أرسلت المعونات الإنسانية الأولية بما فيها الخيم والمواد الطبية[٥٢].

ثانياً : المفوضية الأوروبية لحقوق الإنسان

اتخذ عشرات الألاف من اللاجئين الصحراويين من منطقة تندوف في قلب الصحراء الجزائرية ملجأ لهم، ومنذ عام ١٩٩٣ م قدمت المفوضية الأوروبية معونات إنسانية بقيمة ١٨٤ مليون يورو للمساعدة في تلبية الاحتياجات الأساسية للصحراويين من الغذاء والماء والإسكان والرعاية الطبية ، يتم تقديم الأموال من خلال مكتب المفوضية للمساعدة الإنسانية والحماية المدنية إيكو (ICO) [٥٣].

وبالرغم من قبول طرفي النزاع وساطة الأمم المتحدة في عام١٩٩١م ، إلا أن النزاع مازال قائما حتى هذا اليوم دون حل لمعاناة الصحراويين ، بعد أن وجد الصحراويون أنفسهم في مرمى النيران المتبادلة ، تجمعوا في منطقة تندوف في عام ١٩٧٥م آملين في عودة سريعة إلى وطنهم ، واليوم يعيش هؤلاء الصحراويون البالغ عددهم ٩٠ ألف ، في أربعة مخيمات للاجئين : الدخلة والسمارة والعيون وأوسرد ، والمناخ في هذه المنطقة شديد القسوة ، وإمكانية الحصول على الموارد الأساسية كالطعام والماء والرعاية الصحية ، والإسكان والتعليم محدودة للغاية مما دفع الصحراويين بالاعتماد الكلي على المساعدات الدولية للبقاء على قيد الحياة[٥٤].

منذ عام ١٩٩٣م بدأت دائرة المساعدات الإنسانية في المفوضية الأوروبية (إيكو) بتقديم المعونة لتلبية الاحتياجات الأساسية لهؤلاء اللاجئين ، حيث تشكل المعونة الغذائية عنصرا رئيسيا في هذا التمويل، فقد تم تخصيص ٦ مليون يورو لتزويد اللاجئين بالمواد الغذائية ، مثل الطحين والشعير والأرز والسكر والعدس ، إضافة إلى المواد الأكثر فائدة وتنوعا ، بما فيها الأطعمة الطازجة والغنية بالفيتامينات لمكافحة سوء التغذية [٥٥].

يمثل الماء المشكلة الرئيسية بالنسبة للاجئين ، لذلك تساهم المفوضية في ضمان توفر كميات كافية من مياه الشرب القادمة من مصادر آمنة ، وقد بدأ تنفيذ مشروعات لربط المخيمات مباشرة بمصادر المياه من خلال شبكات الأنابيب وصهاريج نقل الماء ، وذلك بهدف تخفيض الاعتماد على الصهاريج ، كما تم تمويل حملات توعية بالنظافة الشخصية والصحة العامة ، وخاصة في المدارس من أجل الحد من خطر انتشار الأمراض ،

---

[٥٢] إلينا فيديان قاسميه ، **التهجير المطول للصحراويين** ، بريطانيا ، جامعة أكسفورد ، مركز دراسات اللاجئين ، ٢٠١١م ، ص ٧.

[٥٣] **تقرير المفوضية الأوروبية، "** المساعدات الإنسانية والحماية المدنية اللاجئين الصحراويين **"** ، مايو ٢٠١٣م، ص ١.

[٥٤] **"** المساعدات الإنسانية والحماية المدنية اللاجئين الصحراويين **"** ،**المرجع السابق** ، نفسه .

[٥٥] **المرجع السابق** ، ص ٢ .

كذلك يمول مكتب إيكو عمليات توفير الأدوية الأساسية وتدريب كوادر المستشفيات المحل [٥٦] .

ثالثاً : منظمة هيومن رايتس ووتش (Human Rights Watch)

ترفع جبهة البوليساريو راية حقوق الإنسان ، التي أصبحت تشكل نقطة حساسة بالنسبة للمغرب ، وقد استنجد الصحراويون بتقارير المنظمات الدولية مثل هيومن رايتس ووتش التي سجلت انتهاكات متكررة لحقوق الإنسان في الصحراء الغربية ، ومن أشهرها أحداث تفكيك مخيم اللاجئين " كديم إزيك " الذي أقامه الصحراويون في نواحي مدينة العيون، فأقدمت قوات الأمن المغربية على تفكيكه مما أدى إلى سقوط ضحايا ، وتستقبل جبهة البوليساريو هذا الجانب الذي يلقى صدى كبيرا لدى الرأي العام الغربي ، بعدما قررت أن تتخلى محليا عن السلاح ، لتفتح باب المفاوضات للبحث عن حل سلمي [٥٧] ، حيث دعت منظمة هيومن رايتس ووتش مجلس الأمن الدولي إلى التصويت لصالح توسيع مهمة بعثة المينورسو الأمم المتحدة إلى الصحراء الغربية لتشمل حقوق الإنسان رغم معارضة المغرب بشدة التجديد للبعثة الموجودة في المنطقة منذ عام ١٩٩١ م [٥٨].

توثق هذه التقارير العديد من أشكال الاضطهاد والمضايقات من قبل السلطات المغربية بحق نشطاء حقوق الإنسان الصحراويين ، وتسعى السلطات لنزع المصداقية عن هؤلاء النشطاء، وتتهم الكثيرين منهم باستخدام حقوق الإنسان كغطاء لأجندة البوليساريو الانفصالية حسب المغرب ، وفي بعض الأحيان باستخدام العنف ضدهم ، حيث تبرر المغرب قمعتها بدعوى تفادي المسمى بوحدة الأراضي المغربية[٥٩] .

ومن خلال ما سبق نصل إلى أن الهيئات الدولية الغير حكومية بمختلف توجهاتها يقتصر موقفها ودورها من خلال الإغاثة وحماية اللاجئين والتكفل بهم، كذلك العمل على تحرير الاسرى من كلا الجانبين المغربي والصحراوي.

الخاتمة

تم في هذا البحث التعرف على موقف الهيئات الدولية من قضية الصحراء الغربية وذلك من خلال عرضنا لمواقف بعض الهيئات الحكومية، وغير الحكومية من قضية الصحراء الغربية.

---

[٥٦] **المرجع السابق** ، نفسه .

[٥٧] عابد شارف ، " تقارير أزمة الصحراء الغربية (حلول غائبة وسياق أمني إقليمي متغير) "، **مركز الجزيرة للدراسات** ، ٢٠١٣ م ، ص ٦ .

[٥٨] بدون كاتب ، " هيومن رايتس ووتش تدعو الأمم المتحدة إلى مراقبة حقوق الإنسان في الصحراء الغربية " ، **مجلة أخبارك الإلكترونية** ، ١٤/ ٤ /٢٠١٤ ، ص ٢ .

[٥٩] **تقرير منظمة هيومن رايتس ووتش،** " حقوق الإنسان في الصحراء الغربية ومخيمات تندوف للاجئين "، ٢٠٠٨ ، ص٥.

بالرغم من أن الجامعة العربية قد اهتمت بقضية الصحراء الغربية منذ أوائل السبعينات، إلا أنها نظرت إليها من خلال إطارها العام كقضية مطالبة عربية لإنهاء الاستعمار الإسباني من الصحراء، ولم تستطع أن تتعمق في حل المشكلة، أو تسلط الضوء عليها بحكم الميثاق الذي حدد مقدما عمل الجامعة العربية.

تمكنت هيئة الأمم المتحدة بالتعاون مع منظمة الوحدة الإفريقية سنة ١٩٩١م من التوصل إلى اتفاق بين طرفي النزاع ، يقضي بوقف إطلاق النار والدخول في مفاوضات قصد اجراء الاستفتاء لتقرير المصير الذي كان محددا في ١٩٩٥م ، إلا أن الاختلاف بين الموقفين وصعوبة التوفيق بينهما، جعل الموعد يتأجل كل سنة بالرغم من التوقيع على اتفاقية هيوستن سنة ١٩٩٧ ، والتي تهدف إلى فض الخلاف بين الطرفين حول مشكلة تحديد الهوية، إلا أن مسار التسوية وصل إلى طريق مسدود مما جعل الهيئة الأممية تبحث عن حل من خلال الاقتراحات والتي من خلالها إعطاء كل طرف جزء مما يطلب لا للكل ، فكان مقترح إعطاء حكم ذاتي للصحراويين أو ما يعرف باتفاق الإطار ثم التقسيم فحكم ذاتي موسع يليه الاستفتاء، إلا أن كل هذه المقترحات باءت بالفشل لتبقى القضية تنتظر الحل إلى اليوم، وبالرغم من أنه غير مستحيل يبقى مستبعد التحقيق في الأجل القريب.

إن الهيئات الدولية الغير حكومية بمختلف توجهاتها يقتصر موقفها ودورها على الإغاثة، حماية اللاجئين والتكفل بهم، زيارة المعتقلين من كلا الطرفين وايصال رسائلهم إلى ذويهم والعمل على تحرير الأسرى من كلا الجانبين.

النتائج

قد توصلت من خلال البحث في موقف الهيئات الدولية من قضية الصحراء الغربية الى عدة نتائج يمكن ان نلخصها في عدة نقاط في الآتي:

١- تُعد قضية الصحراء الغربية من أبرز القضايا في القارة الإفريقية ، والوطن العربي ، وخاصة في دول إقليم المغرب العربي .

٢- وجود شبه تعتيم إعلامي عن قضية نزاع الصحراء الغربية ، وعدم تناولها في وسائل الاعلام على الرغم من الأهمية البالغة والحساسة للقضية .

٣- هناك اختلاف واضح في المواقف الدولية فقد اختلفت حيث كان البعض مؤيداً للمغرب في ضم الصحراء الغربية الى التراب المغربي ، والبعض الآخر مؤيد لفكرة الدولة الصحراوية الجديدة ، في حين أن القضية وضعت في رفوف الأمم المتحدة ، وأصبحت الوحيدة التي يقع عليها عاتق إيجاد مخرج سياسي للقضية .

التوصيات

١- توحيد المواقف الإقليمية والدولية اتجاه قضية الصحراء الغربية، وتوحيد الصفوف المتنازعة للوصول إلى نقطة انطلاق تبدأ عمليات التهدئة منها للوصول إلى إنهاء الخلاف والنزاع الحاصل، وإبعاد المصالح الشخصية وإرساء مبدأ حق تقرير المصير.

٢- محاولة إدخال أطراف جديدة ممثلة بمنظمات دولية ، ودول قائمة كأطراف محايدة تبحث في النزاع الواقع على الصحراء الغربية، والبحث عن سبل وآليات جديدة لحل قضية نزاع الصحراء الغربية.

٣- زيادة اهتمام جامعة الدول العربية بإيجاد حل للنزاع الصحراوي، وجعل قضية الصحراء الغربية من أولويات اهتمام الجامعة ، وذلك لكون منطقة الصحراء الغربية جزء لا يتجزأ من وطننا العربي ، ومحاولة التواصل والتعاون المشترك بين الجامعة العربية والاتحاد الافريقي في الوصول الى حل سلمي وعادل لقضية نزاع الصحراء الغربية يرضى جميع الأطراف، وذلك لكون منطقة الصحراء الغربية جزء لا يتجزأ من وطننا العربي ، وأيضاً انتمائها الى القارة السمراء قارتُنا الإفريقية .

٤- قيام شخصية عربية نافذة وذات قبول شخصي لدى النظامين المغربي والجزائري، وكذلك لدى جبهة البوليساريو، بالتوسط لدى هذه الأطراف للجلوس المباشر على مائدة مفاوضات صريحة وجادة من أجل تفكيك طلاسم المشكلة الصحراوية؛ بحيث يتم ترسيم الحدود النهائية بين الجزائر والمغرب، وتمنح الجزائر منفذاً بحرياً على الأطلسي، في حين يمنح الصحراويون حكماً ذاتياً موسعاً تحت هوية مغربية إسلامية ذات سيادة معتبرة للجميع.

قائمة المحتويات

م	الموضوع	رقم الصفحة
١	الملخص باللغة العربية	١
٢	الملخص باللغة الإنجليزية (Summary)	٢
٣	إشكالية البحث	٣
٤	تساؤلات الدراسة	٣
٥	مقدمة	٤
٦	المبحث الأول: موقف الهيئات الدولية الحكومية من قضية الصحراء الغربية	٥ ــ ٢٣
٧	أولاً: جامعة الدول العربية	٥ ــ ٩
٨	ثانياً: هيئة الأمم المتحدة	٩ ــ ١٥
٩	ثالثاً: منظمة الوحدة الأفريقية.....	١٥ ــ ٢٣
١٠	المبحث الثاني: موقف الهيئات الدولية غير الحكومية من قضية الصحراء الغربية	٢٤ ــ ٢٨
١١	أولاً: الهيئة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر.....	٢٥ ــ ٢٦
١٢	ثانياً: المفوضية الأوروبية لحقوق الانسان.....	٢٦ ــ ٢٧
١٣	ثالثاً : منظمة هيومن رايتس ووتش(Human Rights Watch).....	٢٧ ــ ٢٨
١٤	الخاتمة	٢٩
١٥	النتائج	٣٠
١٦	التوصيات	٣٠ ــ ٣١
١٧	قائمة المحتويات	٣٢
١٨	قائمة المراجع	٣٣ ــ ٣٦

قائمة المراجع

أولاً: الكتب

١- أرنو سبير، **رحلة في الجمهورية العربية الصحراوية**، تر: أنطوان صيداوي، بيروت، لبنان ، دار الفارابي ، ١٩٧٨م.
٢- إسماعيل معراف غالية، **الأمم المتحدة والنزاعات الإقليمية** ، الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ، ١٩٩٥م.
٣- إسماعيل معراف، **الصحراء الغربية في الأمم المتحدة ... وحديث عن الشرعية الدولية؟!**، الجزائر، دار هومة للنشر ، ٢٠١٠ م.
٤- إلينا فيديان قاسميه ، **التهجير المطول للصحراويين** ، بريطانيا ، جامعة أكسفورد ، مركز دراسات اللاجئين ، ٢٠١١م.
٥- بطرس بطرس غالي ، **جامعة الدول العربية وتسوية المنازعات المحلية** ، القاهرة ، معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٧٧م.
٦- الحسان بقنطار ، **السياسة العربية للملكة المغربية** ، (د ب ن) ، مركز الدراسات العربية الأوروبية ، ١٩٩٧م.
٧- راغب السرجاني، **بين التاريخ والواقع**، القاهرة، مصر، مؤسسة اقرأ، ج ٣، ٢٠٠٩ م .
٨- سهيل حسين الفتلاوي ، **المنظمات الدولية** ، بيروت ، دار الفكر العربي ، ٢٠٠٤.
٩- السيد حمدي يحظيه ، **الصحراء الغربية آخر مستعمرة في افريقيا**، الجزائر ، دار الجاحظية ، ب ت.
١٠- طاهر مسعود، **نزاع الصحراء الغربية بين المغرب والبوليساريو**، دمشق، سوريا، دار المختار، ط١، ١٩٨٨م.
١١- عبد السلام عرفة، **التنظيم الدولي**، الجامعة المفتوحة، ليبيا، ط ١، ١٩٩٢.
١٢- عبد الله منقلاتي، تواتي دحمان، **البعد الافريقي للثورة الجزائرية ودور الجزائر في تحرير افريقيا**، الجزائر، دار الشروق ، ٢٠٠٩م.
١٣- عبد الملك خلف التميمي ، **أضواء على المغرب العربي (رؤية عربية مشرقية)** ، الجزائر ، دار البصائر ، ٢٠١١.
١٤- قسم التوجيه والإعلام بحزب جبهة التحرير الوطني، **قضية الساقية الحمراء ووادي الذهب من الاستعمار الإسباني الى الغزو الملكي الموريتاني**، الجزائر ، المؤسسة الجزائرية للطباعة ، ب ت.
١٥- محمد الفضلي، **أضواء على الصحراء الغربية والمناطق العربية المحتلة من قبل الاستعمار الاسباني**، إدارة الرأي والمعلومات، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية،١٩٧٦.
١٦- محمد رضوان ، **منازعات الحدود في العالم العربي** ، افريقيا الشرق ، الدار البيضاء ، ١٩٩٩م.
١٧- موفق عبد الصمد، **قضية الساقية الحمراء ووادي الذهب**، الامارات العربية المتحدة، دار النون للنشر والتوزيع ، ب ت.

ثانياً: الوثائق

١- سيدي محمد ددش وآخرون ، **النشطاء الحقوقيون الصحراويون** ، مذكرة مرفوعة إلى السيد رئيس هيئة الإنصاف والمصالحة ، ٥ مايو ٢٠٠٤.

ثالثا : الرسائل العلمية

١- حميد فرحان محمد الراوي، **الدول الافريقية ومشكلة الصحراء الغربية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الافريقية، ١٩٨٧م.
٢- سالم شعبان حامد عبيد، **النزاع حول الصحراء الغربية ومشاريع التسوية**، رسالة ماجستير غير منشورة، السودان، جامعة أم درمان الإسلامية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ٢٠٠٨م.
٣- عادل خليل حمادي الدليمي ، **مشكلة الصحراء الغربية – محاولة لدراسة نموذج لمشاكل التجزئة في الوطن العربي** ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة بغداد ، كلية القانون والسياسة ، ١٩٧٨.
٤- هادية نصيرة، **قضية الصحراء الغربية ١٩٧٥-٢٠٠٠**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجزائر، جامعة الوادي ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، العام الجامعي ٢٠١٣ – ٢٠١٤.

رابعا: مقالات ودوريات

١- إدريس ولد القابلة ، " حل قضية الصحراء لازال بعيد أو الخوف من تدخل أمريكي بالمنطقة " ، **مجلة الحوار المتمدن الإلكترونية** ، العدد ١٧٧٠ ، ٢٠٠٦/١٢/٢٠.

٢- أسماء أمين ، " قضية الصحراء الغربية بين المد والجزر " ، **مجلة النهار الجديد الإلكترونية** ،٣ نوفمبر ٢٠١٣م.

٣- بدون كاتب ، " هيومن رايتس ووتش تدعو الأمم المتحدة إلى مراقبة حقوق الإنسان في الصحراء الغربية " ، **مجلة أخبارك الإلكترونية** ، ١٤/ ٤ /٢٠١٤.

٤- **جريدة الصحراء الحرة** ، العدد ٣٧٨ ، سبتمبر ٢٠٠١.

٥- حاتم البطيوي، " المغرب يتمسك بشرط عضوية الجمهورية في الاتحاد الأفريقي ليعود إليه " ، **جريدة الشرق الأوسط** ، العدد ١٢٢٣٨ ، ٣١ مايو ٢٠١٢.

٦- عبد الإله سطي، " قصة قضية الصحراء الغربية من المسيرة الخضراء إلى خطة الاتفاق /الإطار" ، **مجلة الحوار المتمدن الإلكترونية** ، العدد ١٣٦٠ ، ٢٧ أكتوبر ٢٠٠٥.

٧- عبد الحكيم سليمان ، " بحث في محددات بعثة المينورسو كقوة لحفظ السلام "، **مجلة دنيا الوطن الإلكترونية** ، ١٤ ديسمبر ٢٠١٢م.

٨- عمر جاسم محمد العبيدي ، " مشكلة الصحراء الغربية في السياسة الإقليمية للجامعة العربية " ، **مجلة الحوار المتمدن الإلكترونية** ، العدد ٣٥٩٩ ، ٦ يناير ٢٠١٢م.

٩- محمد عيسى الشرقاوي، " صراع الصحراء والمبادرة المغربية " ، **مجلة السياسة الدولية** ، مصر ، مركز الدراسات الاستراتيجية لجريدة الاهرام ، ع ٦٦ ، ١٩٨١ م.

١٠-محمد مزيان، " مسار قضية الصحراء المغربية في الدائرة الإفريقية، ج ١ "، **مجلة الحوار المتمدن الإلكترونية**، ٢٥ ديسمبر ٢٠١٣.

١١-المؤتمر الدولي الثلاثون للجنة الدولية للصليب الحمر والهلال الأحمر، " معا من أجل الإنسانية "، **مجلة الإنساني**، ٢٠٠٧ / ٢٠٠٨ م.

١٢-نبيه الأصفهاني، " محور الصراع في الصحراء الاسبانية "، **مجلة السياسة الدولية**، مصر ، مركز الدراسات الإستراتيجية لجريدة الاهرام الدولية ، العدد ٣٩ ، ١٩٧٥م.

خامساً: المواقع الإلكترونية

١- قرار مجلس الأمن رقم ٦٢١ /١٩٨٨ ، المؤرخ في ٢٠ سبتمبر ١٩٨٨ ، **https://www.un.org** ، تاريخ الوصول ٢٠٢٤/٧/٣١.

٢- قرار مجلس الأمن رقم ٦٥٨ /١٩٩٠ ، المؤرخ في ٢٧ يوليو ١٩٩٠ ، **https://www.un.org** ، تاريخ الوصول ٢٠٢٤/٧/٣١.

٣- قرار مجلس الأمن رقم ٦٩٠ /١٩٩١ ، المؤرخ في ٢٩ أبريل ١٩٩٠ ، **https://www.un.org** ، تاريخ الوصول ٢٠٢٤/٧/٣١.

سادساً: تقارير

١- **تقرير المفوضية الأوروبية**، " المساعدات الإنسانية والحماية المدنية اللاجئين الصحراويين " ، مايو ٢٠١٣م.

٢- **تقرير منظمة هيومن رايتس ووتش**، " حقوق الإنسان في الصحراء الغربية ومخيمات تندوف للاجئين "، ٢٠٠٨.